

VII. آفة غياب مسؤولية و محاسبة المتنفذين في قطاع التعليم عن نتائج تدبيرهم و تسييرهم له

1. غياب محاسبة و مساءلة المتنفذين في التعليم العمومي عن تسييره و تدبيره

تنتهي السنة الدراسية و مهما كانت نتائج الامتحانات في نهاية كل سلك من أسلاك التعليم العمومي بعموم تراب المملكة، و لا يوجد بهذا القطاع، و بموجب القانون الأساسي المنظم له، لا من يُحاسب و لا من يُحاسب عن نتائج تسييره و يتحمل عواقب حسن أو سوء تدبيره له. و هذا هو عين سوء الحكامة. و مثل هذا الغياب للمسؤولية و المحاسبة عن نتائج التسيير و التدبير مستحيل في القطاع الخاص المعرض لمخاطر الإفلاس في مناخ تنافسي. و هذا هو عين الحكامة الجيدة، و لكنه يكاد يكون مع الأسف الشديد، هو الاستثناء في تسيير و تدبير القطاع العام و منه قطاع التعليم العمومي، لأنه إذا ما فقد مصداقيته فلا ضير، بحيث يوجد التعليم الحر للفئة القليلة المقدرة بـ 6% من المواطنين، و التي تستطيع بل تقتطع من ميزانيتها المخصصة لمطالب ضروريات الحياة المعيشة من أجل تسجيل فلذات أكباده بالمدارس الحرة. أما الباقي منهم و هم الأكثرية الساحقة فلا مفر لأبنائهم و بناتهم من تعليم عمومي شبه مفلس - و نقول "به" فقط بالنظر للمجهودات العظيمة و المشكورة لرجال و نساء التعليم الذين يعملون على إنقاذ ما يمكن إنقاذه- و يرضى هؤلاء الآباء المساكين و على مضض بذلك التعليم الشبه مفلس ضنا منهم أنه تعليم مجاني. و يغفلون على أنه ليس أبدا بالمجان و إنما هو ممنون من جيوبهم عن طريق جباية كل أنواع الضرائب و منها على الخصوص الضريبة على القيمة المضافة TVA، التي يؤديها حتى المتسول حين يقتني جل السلع المصنعة و الأساسية للحياة. فحتى المتسول يؤدي ثمن التعليم العمومي من دون أن يشعر و يعلم ذلك، و لا حق لا له و لا لغيره في محاسبة و مساءلة المتنفذين فيه عن نتائج تسييرهم و تدبيرهم له.

2. عينة من صلاحيات السلطات الحكومية المكلفة بالتربية و التعليم

و هناك ما يسمى بـ "السلطات الحكومية المكلفة بالتربية و التعليم". كانت و ظلت و لا تزال إلى اليوم تعمل بالإدارة المركزية للوزارة باعتبارها هيئة أركان الحرب على الجهل و الأمية بالبلاد. و هي تعد من الوزارة بمثابة الرأس من الجسد. فهي العقل المدبر و الكل في الكل من وراء كل وزير يأتي على رأس هذا القطاع. و أما باقي الجسد من الوزارة بكل تراب المملكة هو فما هو إلا مجرد منفذ ياتمر بأوامرها و بتعليماتها الملزمة. فهي وحدها مصدر كل النشر يع المدرسي المهيكل و المنظم و الموجّه لكل المنظومة التربوية. فهي التي تخطط و تقرر و الوزير يوقع على مراسيمها و قراراتها و مذكراتها. فتستمد كل نفوذها المطلق من قوة توقيع الوزير أو قوة توقيع من يوقع من بينها بتفويض منه و بإيعاز منها. و فيما ما يلي عينة من صلاحيات تلك السلطات المنتفذة في التعليم العمومي من وراء كل وزير و لكن من دون لا محاسبة و لا مساءلة عن نتائج تسييرها و تدبيرها للقطاع في نهاية كل سنة دراسية، بل هي نفسها التي تحكم على تلك النتائج مهما كانت بالمقولة الشعبية "قولوا العام زين". فهي في الأمر طرف و حكم، و لا حرج. في حين لا يوجد و لو واحد من أبنائهم و لا بناتهم على الأقل بالتعليم العمومي الإلزامي، لما يعرفون عن إفلاسه. و هذه عينة من صلاحياتها:

✓ الهدف من التكوين بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا، هو تعميق فهم المواد الملقنة وإدراك مميزاتها ... و يعتمد التكوين بهذه الأقسام على برامج و مواد ومدد زمنية، يتم تحديدها بمقرر من السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية.

✓ تُخصر لائحة المترشحين الناجحين في امتحان شهادة الكفاءة التربوية بمقرر من السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية.

✓ يُعين نواب وزارة التربية الوطنية بقرار من السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية من بين موظفي الوزارة...

✓ يتم تكليف أطر هيئة التدريس ... بمهام الإدارة التربوية بعد التقييد في لائحة الأهلية التي توضع كل سنة من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والخضوع لتكوين خاص. وبتعدد بقرار من السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية شروط و كفايات تنظيم التكوين المذكور وكذا كفايات وضع لوائح الأهلية.

✓ تسهر السلطات المكلفة بالتربية و التكوين، بكيفية تدريجية تأخذ بعين الاعتبار توزيع المؤسسات وطاقاتها، على نسج شبكات للتربية و التكوين على الصعيدين المحلي والجهوي...

✓ يمكن إحداث ثانويات تأهيلية نموذجية يتم تحديد مواصفاتها بموجب قرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية بناء على اقتراح من مجلس الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين المعنية.

✓

و هكذا بنفس القرارات الصادرة عن هذه السلطة يتم ما يلي :

- 1) هيكلة المنظومة التربوية
- 2) تحديد الأهداف المطلوب الوصول إليها
- 3) تحديد المقررات التربوية و البرامج التعليمية الملزمة
- 4) تحديد الوسائل و الأدوات و المنهجية المطلوب العمل بها من أجل تحقيق كل تلك الأهداف

3. مكمن و عين سوء الحكامة بالقطاع

فبهذه القرارات و المراسيم و المذكرات الصادرة تخول تلك السلطات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية لنفسها ما تشاء من صلاحيات واسعة. و لا يوجد من يمنعها من أن تمنح لنفسها و بنفسها حتى ما طاب لها من الامتيازات , و لكن من دون أن تحمّل بالطبع لنفسها أية تبعات لنتائج نفوذها المطلق على أرض الواقع بالقطاع. باعتراف الجميع من جهات رسمية و غير رسمية محلية و دولة، نتائج تدبيرها و تسييرها كارثية بكل المقاييس . و لكنها بفضل نفوذها في التشريع المدرسي استطاعت أن **تُبقي على نفسها ببناءى و في مأمن من كل محاسبة و مساءلة** . و هذا مرة أخرى هو مكمن سوء الح كامة بكل القطاع العام بصفة عامة و بقطاع التعليم بصفة خاصة.

و لا يوجد من ينبه إلى هذا الخلل لأن نفس السلطة هي المستشارة في كل صغيرة و كبيرة . فلن تشير أبدا إلى نفسها كمسؤولة حقيقية عن واقع التعليم , بل تضع بدلا من ذلك المسؤولية على باقي الجسد المُلزَم من طرف ها باتباع و تنفيذ أوامرها . **الخطة الاستعجالية اليوم** هي مرة أخرى من ابتكاراتها العجيبة، و التي لا تمت بصلة لجوهر المشكل الكامن، بالنظر لكل ما سبق، في تدني مستوى كل تلاميذ التعليم العمومي. و المتمعن فيها يجدها لا تشير لا من بعيد و من قريب إلى هذا الخلل الحقيقي الناجم عن تدبيرها و تسييرها المطلق و الكامن في ضعف تكوين و تعليم التلاميذ بشهادة تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008. و بدلا من ذلك ما زالت تلك السلطات المنتفذة في التعليم تُبعد الأنظار عن ذلك الخلل بالتركيز على ظاهرة التكرار و الهدر المدرسي و البنية التحتية للمؤسسات التعليمية و تأطيرها الإداري و المالي و كأنما الإدارة التربوية هي المسؤولة عن ضعف مستوى التلاميذ و ليس البرامج و المناهج المقررة من طرف تلك السلطات.

و هكذا ستظل تنتهي كل سنة دراسية بنتائجها الكارثية بكل سلك من أسلاك التعليم , و ينصرف أطر تلك السلطات الحكومية المنتفذة في القطاع , في عطلة صيفية براحة بال تامة و كأن شيئا لم يقع . و في بداية السنة الدراسية الموالية يستأنفون مهامهم بنفس النفوذ مع نفس الامتيازات أو بأعلى منها , ليستمروا في قيادة قطاع التعليم بنفس الطريقة و نفس الأسلوب الغير المسؤول م ن أجل نفس النتائج الكارثية , و حتى من أجل أسوأ منها و لا ضير . بل منهم من سيترقى فُضاعف امتيازاته و يزداد نفوذه من وراء نفس الوزير أو من وراء الوزير الذي يليه . و هذه مرة أخرى هي الآفة التنظيمية التي ظل يعاني منها قطاع التعليم, و التي تستحق أن تكون البند الوحيد في ما سماه تقرير المجلس الأعلى **بنقائص تنظيمية**.

4. لا مسؤولية على رجال و نساء التعليم

أما رجال و نساء التعليم فمثلهم كمثّل الفريق الوطني لكرة القدم لا يتحملون المسؤولية عن نتائج ما يُحْطَط و يُقَرَّر لهم من وراء ظهورهم . فكلاعبي المنتخب الوطني, رجال و نساء التعليم هم من خيرة نخب البلاد و لهم كفاءات عالية و تحركهم وطنية لاشك فيها و يعملون بروح قتالية من أجل تعليم و تكوين أبنائنا و بناتنا , اللهم ما يصيب بعضهم من إحباط من جراء عجزهم عن تحقيق نتائج مرضية من جراء عدم نجاعة ما هم مُلزمون بتنفيذه من برامج و مناهج. فهم مرة أخرى و تماما كاللاعبين بالفريق الوطني لكرة القدم **المُقيدون** بتنفيذ تعليمات الناخب الوطني من دون تصرف . رجال و نساء التعليم ملزمون بدورهم بتنفيذ المقررات و البرامج و المناهج التي يعدها و يقررها الموظفون السامون بالمصالح المركزية بللوزارة تحت يافطة "**السلطات الحكومية المكلفة بالتربية و التعليم**" و المدعومة بنفوذ الوزير . و لكنه فقط بفضل جهود رجال و نساء التعليم من بعد فضل الله، إفلاس التعليم ببلادنا ليس كليا و لا زال يمد البلاد بما تيسر من أطر في كل الميادين.

5. التناقض بين نتائج التعليم و تقارير التفتيش

و مهما كانت نوعية نجاعة و نتائج تلك البرامج و تلك المناهج على المستوى التعليمي لأبنائنا و بناتنا, فرجال و نساء التعليم يظلون ملزمين بالنقيد بها من دون تصرف , و مُحاسبين على تطبيقها حرفيا . و تشهد على ذلك نماذج مطبوعات تقارير التفتيش التي يستشف منها أن المفتش مقيد بدوره من طرف نفس السلطات بالتركيز على تقييم مدى التزام الأستاذ بما سطرته تلك السلطات مهما كانت نتائج تعليماتها الفوقية و بغض النظر على أثرها على مستوى تعليم و تكوين التلاميذ . و

هكذا نجد بالملحوس و كنتيجة حتمية ل هذا النمط من المحاسبة المقررة من طرف نفس السلطات المنتفذة في قطاع التعليم , المفارقة العجيبة التي تثير الدهشة و الكامنة في أنه بقدر ما يظل مستوى التلاميذ ينحدر من سنة لأخرى بقدر ما تشيد و تنوّه تقارير التفتيش بالتزام الأساتذة بالبرامج و المناهج المقررة و تمنحهم نفض الامتياز . فبدلا من أن يسير الأمران في نفس الاتجاه نجدهم ضد كل منطق و و على نقيد كل عدل و حكمة , يسيران في اتجاهين متعاكسين و لا ضير . النتائج كارثية و تقارير التفتيش تشهد بأن الأمور تسير في الأقسام على أحسن ما يرام.

و عليه فيفعل هذا النمط من التدبير و التسيير الفوقي و ال مطلق من طرف تلك **السلطات المركزية** , رجال و نساء التعليم لا يتحملون أية مسؤولية عن تدهور مستوى تعليم و تكوين تلاميذهم , لأنهم موجهون في أعمالهم و محاسيون على احترام تلك التوجهات من دون الحق في التصرف فيها . فالمنطق يقتضي أن يكون المسؤول و المحاسب عن نتائج ع مله بالمقارنة مع الأهداف المسطرة له , غير مقيد لا بالمنهجية المتبعة و لا حتى بمضامين المقررات , بل يجب أن يتمتع كالتناخب الوطني بالنسبة لكرة القدم , بحرية التصرف شريطة أن يصل إلى الهدف المحدد له سلفا . و هذا غير متاح لرجال و نساء التعليم العمومي ببلادنا .

6. مفارقة حضور الحكامة الجيدة في كرة القدم و غيابها في التعليم

ففي كرة القدم , المسؤولية عن النتائج المشرفة مطلوبة أولا و قبل كل شيء من قبل الجمهور . و بالتالي فمطلوب تحقيقها من طرف الجامعة الملكية لكرة القدم , و في الأخير فمطلوب تحقيقها من طرف الناخب الوطني بضغط من الجامعة عبر عقد و دفتر تحملات بينه و بين هذه الأخيرة , يجدد له فيه ما له من نفوذ و امتيازات من جهة , و النتائج الواجب عليه تحقيقها من جهة ثانية . و يوم يخسر الفريق الوطني الرهان في الميادين الدولية لا **تُحمل أبدا مسؤولية الفشل لأي لاعب من الفريق الوطني** . و إنما يتحمل عواقبها الناخب الوطني الذي كان يدرّب اللاعبين و يحدد لهم خطط اللعب . و هذا هو بحق الحال في كل القطاع الخاص . و نقيضه هو تماما و مع الأسف الشديد , الحال السائد في كل القطاع العام و منه قطاع التعليم العمومي من دون أن يشير له أحد بالبنان .

فبالنسبة لقطاع التعليم , جمهور المواطنين أولا و في مقدمتهم الآباء ليس لهم آلية قانونية يستطيعون بواسطتها **المحاسبة المباشرة** و الناجمة للحكومات المتعاقبة على نتائج تدبيرهم و تسييرهم للمؤسسات التعليمية بالبلاد . و بالتالي لا تجد أية حكومة نفسها مضطرة لتعيين أي وزير بعقد و دفتر تحملات بينها و بينه , يحاسب بموجبه على نتائج تدبيره و تسييره للمؤسسات التعليمية بعد مدة معينة . فالوزير يتغير فقط بتغير الحكومات و ليس أبدا بسبب نتائج تدبيره و تسييره للقطاع كما هو الحال بالنسبة لكل القطاع الخاص و حتى لمدرّب الفريق الوطني في أية رياضة . و لا يوجد **بالقانون الأساسي المنظم للوزارة** ما يخول للوزير بدوره محاسبة هؤلاء الموظفين السامين بالمصالح المركزية الذين يقررون كل شيء تحت يافطة " **السلطات الحكومية المكلفة بالتربية و التعليم** " من دون تحمّلهم لعواقب و مسؤولية تدبيرهم . هكذا تظل النتائج بالتعليم العمومي تنفهر من عام لآخر من دون **لا حسيب و لا رقيب** , فقط بسبب غياب المطالبة بالمحاسبة للمنتفذين من طرف الآباء المتضررين المباشرين أو من طرف من ينوب عنهم في المؤسسات التمثيلية .

و لو وجدت تلك المحاسبة على النتائج في نهاية كل سنة دراسية , لاهتدت تلك السلطات لجعل نائب الوزارة على رأس رجال و نساء التعليم بكل نيابة بمثابة مدرّب الفريق الوطني , فتفوض له صلاحيات التدبير و التسيير الكامنة في كامل حرية التصرف في البرامج و المناهج . ففي حرية تصرف أصحاب المدارس الحرة البرامج و المناهج , و المسكوت عنها من طرف السلطات الوصية , يكمن سر نجاح هذا القطاع . فلو وجدت نفس المسألة و المحاسبة على نتائج التعليم العمومي في نهاية كل سنة دراسية لاضطرت السلطات المركزية إلى اقتصارها على تحديد الأهداف و تفويض التسيير الحر و المسؤول لنواب الوزارة مع محاسبتهم على النتائج . لكن حتى اليوم فبين إنجازات كرة القدم المتميزة من جهة و إنجازات قطاع التعليم الرديئة و البئيسة من جهة ثانية توجد بالضبط تلك الهوة و ذلك الفارق الكبير الذي يكمن في كون الناخب الوطني حر في تسيير الفريق الوطني و محاسب على النتائج في حين السلطات المركزية بالتعليم لها كل النفوذ و مح تكررة للتسيير و التدبير و في نفس الوقت معفلة من نفس المحاسبة على نتائج تدبيرها و تسييرها الفوقي و المطلق للمؤسسات التعليمية . و الغريب هو أن جمهور المواطنين لا يغضبون لتدني نتائج التعليم من سنة لأخرى كما يغضبون لفشل الفريق الوطني في المباريات الدولية .

7. و لا مسؤولية على سلطات التعليم الجهوية و الإقليمية

كرجال و نساء التعليم مدراء الأكاديميات و نواب الوزارة ليست لهم إلا صلاحيات التنفيذ الحرفي لمقررات و تعليمات " **السلطات الحكومية المكلفة بالتربية و التعليم** " . فليست لهم حرية التصرف لا في البرامج و لا في المناهج المقررة و الحاسمة في

- جودة و نوعية تعليم و تكوين التلاميذ . و سر نجاح التعليم الحر مرة أخرى، يكمن بالضبط في حرية تصرف أصحابه في تلك البرامج و المناهج. و أبرز دليل على ذلك تعليم
- 1) الفرنسية بصفة كاملة و موازية للغة العربية من السنة الأولى ابتدائي بل من التعليم الأولي من دون أي اعتراض من نفس السلطات المركزية.
- 2) حرية اختيار الكتب المدرسية التي يرونها مناسبة و ناجحة.

و ليس لمدراء الأكاديميات و لا لنواب الوزارة الإقليميين نفس حق التصرف في نفس البرامج و المناهج المقررة فوقيا. و هذه السلطات الجهوية و الإقليمية ليست في الواقع معنية بتلك الحرية لأنها غير محاسبة و بحق عن نتائج ما لا حق لها في التصرف فيه. فمهما كانت النتائج رديئة لا يجوز أن يحاسب عليها لا مدير الأكاديمية و لا نائب الوزارة. بخلاف ذلك، أصحاب المدارس الحرة معرضون للمساءلة الضمنية من طرف الآباء الدافعين لثمن خد ماتها. و لهؤلاء الآباء كامل الحق في ذلك لأن صاحب المدرسة الحرة هو بالفعل حر في التصرف في البرامج و المنهج المقررة من طرف الوزارة. فيستغل زبناؤهم جو المنافسة المحتمة في القطاع لمحاسبة أصحاب تلك المدارس الحرة.

8. عواقب غياب محاسبة و مساءلة المتنفذين في التعليم العمومي على قيمة و هالة رجاله و نسائه

و أضيف هنا، بأن كل رجال و نساء التعليم، بما فيهم نواب الوزارة و مدراء الأكاديميات، ليسوا فقط أبرياء من المسؤولية عن تدهور مستوى التلاميذ، و إنما هم كذلك ضحية تدهور نتائج و مردودية المؤسسات التعليمية. فمن عوامل عزوف التلاميذ عن التحصيل، استخفافهم بالعلم و بالتعلم يوم أصبح رجل التعليم، من أجل كسب رزق كريم، هو الذي ينتقل إلى منزل التلميذ لتعليمه. فتتزل قيمة العلم و التعلم في نفوس المتعلمين حين تنزل قيمة المعلم و الأستاذ في المجتمع و بذلك تنزل قيمة حتى المتنفذين فيه.

فمن أجل الحفاظ على هبة القضاء و على أحكام القضاء، تعمل كل دولة على الحفاظ على هبة القاضي، فتحظر عليه حتى الاختلاط بعموم الناس في المقاهي و الأسواق كما تحظر عليه ركوب الدراجات بكل أنواعها. و لكن في مقابل ذلك تدفع له أجرا معتبرا يعوض به تلك الحاجيات بما هو أحسن. و من أجل نفس الغرض بنى المحاكم مهيبه. و بنى المستعمر المدارس ببلادنا بأحجار غليظة، كما كان و لا زال يبنونها بفرنسا. و أبوابها و توافدها ليست فقط عريضة و طويلة بل هي تحف فنية، توحى لنفسية المتعلم بجلال العلم و التعلم، فيحنى إجلالا لكل من يعمل بها. و الذي يكلف نفسه عناء القيام بجولة بمدننا سيرى بأعينه هبة بنى تلك المدارس. و عليه أن يقارنها بالمدارس التي تبنىها نفس السلطات الحكومية المكلفة بالتعليم. و لهذا فقط تحمى تلك السلطات مسؤولية نتائج تدبيرها للتعليم هو الذي من شأنه استرداد أهمية التعليم بين كل أفراد المجتمع، و في مقدمة كل ذلك الوضعية الاجتماعية المشرفة لرجالها و نسائه حتى لا تقل عن وضعية القضاة.

9. مسؤولية الآباء و أولياء التلاميذ

و هكذا رجال و نساء التعليم أبرياء من أية مسؤولية عن تدهور نتائج القطاع. و السبب في ذلك هو غياب مطالبة أولياء أمور التلاميذ بحاسبة و مساءلة "السلطات الحكومية المكلفة بالتعليم" عن نتائج مردودية مجمل المؤسسات التعليمية. فالمسؤولية تقع كذلك على كاهل أولياء أمور التلاميذ الغافلين عن المطالبة بنشر تفاصيل تلك النتائج الجماعية في نهاية كل سنة دراسية و عن محاسبة السلطات المركزية بالوزارة المنتفذة في تلك المؤسسات على ضوء النتائج المحصل عليها. تماما كما هو الحال في كرة القدم، حيث تقع محاسبة المدرب الوطني عن إنجازات الفريق من طرف الجامعة الملكية لكرة القدم بسبب ضغط الجماهير. و لو غاب ضغط الجماهير لكانت الجامعة و بالتالي ال ناخب الوطني في حل من تحقيق أي إنجاز. الأمر يتعلق بسلسلة ضغوط مترابطة. إذا ما انعدم أولها انعدمت باقي ضغوط السلسلة. أولها فيما يعيننا هنا هو ضغط الآباء على الوزارة من أجل تحقيق النتائج المرضية في نهاية كل سنة دراسية. و لا بد من أن يترتب عنه تفويض صلاحيات واسعة لنائب الوزارة حتى يتحمل بنفذه على من يعمل تحت إمرته طيلة السنة الدراسية مسؤولية تحقيق النتائج المطلوبة من طرف الآباء. و يوم يصبح هكذا نائب الوزارة ذا نفوذ و صلاحيات تسيير و تدبير مفوضة و من تم يكون مسؤولا و محاسبا عن النتائج أمام أولياء أمور التلاميذ، يومها فقط يصح الأستاذة بصفة تلقائية مسؤولين عن نفس النتائج أمام النائب، و يومها يتحقق الإصلاح المطلوب و الذي يفرض بالملحوس إلى الرفع من مستوى تعليم و تكوين أبنائنا و بناتنا.